العدد (1877) السنة الثامنة - الجمعة (13) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

منظمات المجتمع المدني والنظم الديمقراطية

محمد صادق جراد
كاتب وباحث

غابت ملامح المجتمع المدني الحقيقي عن المشهد العراقي طيلة تاريخه الذي سبق سقوط النظام الشمولي في ٢٠٠٣ حيث شهد دكتاتوريات متعاقبة تتمثل بدولة سلطوية وبشعب مستعبد جميع أفراده رعايا لدى تلك الدولة.

وحتى منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات حينها لم تكن سوى واجهات للنظام السابق قد جردها من دورها الحقيقي الذي أوجدت من اجله .

ويرى البعض إن المجتمع المدني يمكن تعريفه بأنه (الحيز الاجتماعي الأخلاقي بين العائلة والدولة وهو وفق هذا المفهوم يظهر بعد ظهور الدولة ويقوم على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة مع عدم التخلي عن البنى العضوية الضرورية للحفاظ على موقع الفرد وأهميته بالنسبة للجماعة).

فالأنشطة المشتركة وروح التعاون والمبادرة من اجل المجموع، تعد جميعها جزءاً من البنى العضوية لوحدة المجتمع وهي بنفس الوقت جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث .ولقد جاء المجتمع المدني بهذا المفهوم الحديث مقترنا بالدولة الديمقراطية الليبرالية تحديدا .وهو يعد شرطا حيويا لقيامها ذلك لان الديمقراطية لا معنى لها من دون ناس ديمقراطيين يمارسون حقوقهم بكامل حريتهم وهم طلقاء من قيود العرق أو الدين أو الطائفة أو أي تحزب ضيق لا يتسع لكل هذه المفاهيم .

ووفقا لهذه المفاهيم كانت العلاقة معدومة بين العائلة وبين الدولة في زمن النظام السابق حيث كانت العلاقة هي علاقة حاكم ومحكوم ،راع ورعية غابت فيها الحقوق المدنية والشعور بأدنى مستوى من المواطنة لدى الفرد العراقي وذلك لشعوره بضياع حقوقه وعدم حصوله عليها في دولة لم يكن همها خدمة المواطن والسعي لسعادته بمقدار ما كانت مهتمة ببناء مجد وهمي لتاريخ تهاوى بأسرع ما تخيله اقرب المقربين لهذا النظام.

وبعد مرحلة ٩ نيسان ٢٠٠٣ ظهرت الحاجة إلى بناء أساس لمجتمع مدني حديث يتلاءم و المشهد السياسي والاجتماعي الجديد حيث أطلقت الحريات وبدأ الترويج لهذا الأمر من خلال الندوات والمؤتمرات التي حرصت على تشجيع الناس على تأسيس المنظمات والتجمعات التي تؤسس لحالة جديدة يجب أن تتلاءم مع حجم التغيير الحاصل في مساحة الحرية والديمقراطية التي فرضت نفسها بمجرد سقوط النظام الدكتاتوري السابق.

وبدأت المنظمات في الترويج للمفاهيم الجديدة ومنها المجتمع المدني الحديث ومفاهيم الديمقراطية والحرية من خلال التوعية وبث الثقافة الجديدة. باعتبار ان هذه المنظمات هي احد ابرز القواعد التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية.

وكان للإعلام الوطني الحر ومنظمات المجتمع المدني الدور الفاعل في تغيير المفاهيم القديمة المتمثلة بأفكار النظام السابق وأيديولوجياته التدميرية وغرس مفاهيم الحرية والتسامح والديمقراطية في مجتمع دفع الكثير من التضحيات في طريقه إلى الحرية.

ولكي نضمن نجاح فكرة المجتمع المدني في دولة الديمقراطية القائمة على أساس المدنية والمواطنة الحقيقية ولكي يتحقق نموذج هذه الدولة لا بد من التأكيد على ربط ضمانات الحرية السياسية بالقوانين والأعراف .

وبهذا المعنى فان الحرية السياسية تكمن أولا وأخيرا بالوضعية الأخلاقية للشعب نفسه ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن المدنية والمواطنة كليهما مجموع ادوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الخلقية لها مكانة قانونية وتعد ملزمة للفرد والمجتمع والسلطة.

ومن الجدير بالذكر إن الساحة العراقية شهدت تواجد آلاف المنظمات في مختلف المجالات ولكنها واجهت العديد من المعوقات في طريق عملها لبناء مجتمع مدني سليم .ومن أهم هذه المعوقات قلة التمويل و ضعف الوعي لدى المجتمع في أهمية دور تلك المنظمات لحداثة التجربة وتدخلات سلبية من قبل بعض الجهات السياسية من خلال دعم عدد من المنظمات المؤدلجة من قبلها لغرض توظيفها لخدمة أهدافها السياسية الخاصة والابتعاد عن الأهداف التي وجدت من اجلها منظمات المجتمع المدني وهي أن تكون سلطة خامسة تحافظ على وجود مجتمع مدني سليم يمنح المواطن فيه امتيازات ومؤهلات تمكنه من ممارسة دوره بشكل ايجابي ومؤثر وان تكون لديه الفرصة لاتخاذ القرارات المهمة والصحيحة وان يكون مشاركا فعالا في القرارات العامة وان يمتلك التفكير المستقل وتتوفر له أجواء من الحرية بعيدا عن عوامل القهر والإرغام والتهديد والخوف من السلطة والذي عانى منه المواطن العراقي لعقود طويلة.

أيـــــة مـــعـــارضـــــة نـــريـــــد ؟

في خضم النقاشات والحوارات والجلسات المتعددة التي عقدتها الكتل السياسية التي حصلت على مقاعد لها في البرلمان القادم ، كان المحور الأساس يدور حول تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب ولم يطرح مشروع تشكيل معارضة

ايمان محسن جاسم

بسبب غياب هذا المفهوم عن قاموس السياسيين في العراق وكان تركيزهم على مناصب الحكومة التنفيذية بعد أن اطمأنوا إلى مناصبهم التشريعية لهذا نجد باننا في العراق وفي المرحلة المقبلة علينا أن ندفع بمفهوم المعارضة خطوة إلى الأمام ليحتل مكانه الطبيعي بالتوازي مع مفهوم الحكومة ، واعتبار " المعارضة الديمقراطية " التي ولدت من رحم العملية الديمقراطية تمثل حالة جديدة ليس في العراق فقط بل في عموم المنطقة خاصة وان مفهوم المعارضة في العالم العربي يعني فيما يعنية الاقصاء والتهميش ومصادرة الرأي وهذا ما يتجسد بوضوح في ذهنية الكثير من قادة البلاد الذين كانوا معارضين لنظام الدكتاتورية وعانوا كثيرا بسبب الاضطهاد والمطاردة وسلب حقوقهم بما فيها حق الجنسيةوغيرها ، وعلينا هنا وطالما اننا نخطو خطوات جادة في عملية بناء الدولة ديمقراطيا أن نفكر بوجود معارضة داخل البرلمان بدل ان نترك للآخرين من الذين لا يؤمنون بالعراق الجديد من أخذ "دور المعارضة السلبية" وفق مفهوم المعارضة السلبي غير الشرعي والذي يتهم العراق حكومة وشعبا وبرلمان بعدم الشرعية تحت شعارات زائفة وتيارات تنفذ اجندات خارجية وتستخدم العنف الدموي في التعبير عن هذا الرفض ،لأن المعارضة الديمقراطية هي التي كما أشرنا تولد من رحم العملية الديمقراطية وتمثل خيارات شعبية هنا وهناك وبالتالي فانها تكون جزءا مهما جدا من نظام الحكم لأنها تراقب اداء الحكومة وأحيانا كثيرة لا تتصيد الاخطاء بقدر ما تصححها و تلتف حول برنامج عام للتغيير الديمقراطي وتنظم ممارساتها وسائل سلمية علنية وصريحة تقوم على مبادىء حرية الرأي والتعبير، فاتحة ذراعيها لاستقبال كافة المنظمات والشخصيات الديمقراطية من أي موقع جاءت. مع التأكيد أن مثل هذه المعارضة تبقى على مسافة واضحة وبينة، وبالتأكيد لو بحثنا في إمكانية تشكيل معارضة داخل البرلمان العراقي القادم سنجد إن القوى السياسية الوطنية المرشحة موضوعيا، لبناء الجسم الرئيس لهذه المعارضة، قوى متنافرة تنحدر من منابت أيديولوجية وسياسية شديدة التعارض، ومعظمها مازال عاجزاً عن التحرر إن لم نقل مترددا في نفض يده من ثوابت فكرية وإيديولوجية عفا عنها الزمن وغدت تتناقض مع جوهر وروح الفكر الديمقراطي خاصة وأن الكثير منها وجد نفسه في المعارضة للفكر الشمولي البعثي الذي كان سائدا في العراق ربما بطريق المصادفة أو كخيار لا بديل عنه. ومن جهة ثانية أزمة الثقة التي تتعمق كثيرا بين صفوف القوى السياسية الساعية لتشكيل الحكومة،وهذه أزمة ثقة مركبة ومزمنة خلقتها معاناة ماض مثقل بالجراح والألم لأننا لا زلنا ننظر للمعارضة على انها (سيئة) ويجب أن نحاربها ! يضاف إلى ذلك اننا لو تمعنا النظر في ايدلوجيات القوى السياسية ونظرياتها وفلسفتها ما بين تيارات إسلامية وعلمانية وليبرالية وقومية لوجدنا انه من السهولة ايجاد خط معارض ينبثق من رحم العملية السياسية ولكن حتى هذا الخط إن وجد فأنه لا يسمح لنفسه بالظهور والجلوس في مقاعد المعارضة لعدم إيمانه بجدواها من جهة ومن جهة ثانية تبعده هذه الخطوة عن مراكز يطمح في الوصول اليها . لأن التجربة الديمقراطية في العراق مازالت قصيرة ومحدودة لم تمكنها من امتحان فكرها وممارستها على أرض الواقع، ويحتاج الأمر إلى فسحة أوسع من الزمن والى فرص تاريخية مناسبة كي تستطيع إثبات وجودها وبلورة وصناعة أحزاب سياسية قادرة على فهم وجهي العملية الديمقراطية واحترام نتائجها بما يؤدي إلى صناعة معارضة حقيقية . من هنا نجد إن المطلوب من كافة القوى والشخصيات التي يعنيها نجاح مشروع العراق الديمقراطي المبادرة إلى تأسيس ثقافة ديمقراطية واعية وحقيقية والاستفادة من تجارب الدول في هضم مفهوم المعارضة، وأكثر ما نحتاج اليه في المرحلة الحالية هو التحرر من قيود الماضي وبهرجة السلطة وأن نبني وعيا جديدا قائما على ان الديمقراطية ليست وسيلة نسعى من خلالها للوصول والتشبث بالسلطة وانما هي مكسب تحقق عبر صناديق الاقتراع ودفع الشعب العراقي ثمناً باهضاً لأنجازه .

الديمقراطية والحداثة

حسين علي الحمداني

شهد المجتمع العراقي تغييرات كبيرة جدا ومن أبرزها بالتأكيد طبيعة النظام السياسي وطريقة الحكم في هذا البلد حيث أصبح الشعب هو مصدر السلطات إي وجد الشعب العراقي نفسه أمام مسؤولية اختيار الحاكم والمشرع عبر آليات الديمقراطية التي مارسناها جميعا لأكثر من مرة ولأكثر من غاية فقد صوتنا لانتخاب جمعية عامة وللدستور وبرلمان أول والى آخر ما وصلنا إليه في يوم السابع من آذار الماضي . وهذه العملية التي لم يهيأ لها الشعب العراقي لا ثقافيا ولا سياسيا ولا حتى اقتصاديا كانت نتائجها مشوهة وهي بالتأكيد انعكست على مجمل مفاصل الحياة في هذا البلد ، لأن عملية البناء الديمقراطي تتطلب تمهيدات كثيرة في مقدمتها إيجاد الأرضية الفكرية التي تؤمن بنجاح أية عملية ديمقراطية وتكون نتائجها إيجابية وليست سلبية من جهة ومن جهة أخرى أن يؤمن الجميع بأن الديمقراطية هي ليست خيارا للوصول للسلطة فقط بل هي أيضا خيار للخروج منها ، فأننا لا يمكن أن نجد من يرحب بالديمقراطية حين تنقله الى الواجهة حيث السلطة ، ويتنكر لها لحظة يكتشف بأن صناديق الاقتراع أبعدته عما يريده ، لهذا فأن البناء الديمقراطي يتطلب تجديداً مؤسسياً وثقافياً وسلوكياً، وهذا يعني بأن نكون مهيئين كشعب وقادة وأحزاب لأن نؤمن بالديمقراطية ومخرجاتها مهما كانت وان نحمل صفة مهمة جدا هي " ثقافة الاعتراف بالخسارة إن وقعت " وتهنئة الفائز وهذه نقطة مهمة جدا تفتقدها الديمقراطية في العراق. وربما كان حضور الديمقراطية في العراق بشكل مفاجئ هو الذي جعلها تصاب ببعض التشوهات هنا أو هناك لأن تطبيقها وممارستها لم يكن تدريجياً كما أشرنا من قبل بقدر ما كان مشروع طرحه البعض دون أن يحسب نتائجه ومنحنياته ، ولم يكن الذي حدث في العراق هو حراك مجتمعي داخلي افرز هذا التطور بقدر ما كان نتيجة طبيعية لنظام حكم خسر حربا شبه عالمية لتكون المحصلة بالنهاية البحث عن بديل غير تقليدي لهذا النظام فكانت الديمقراطية كآلية من آليات لسد الفراغ السياسي والدستوري وحتى الشرعي ، بالتأكيد فأن بناء المجتمع ديمقراطيا يحتاج إلى مقومات كثيرة منها إزالة كافة نتائج حقبة حكم النظام الشمولي حتى لا تكون هذه النتائج هي أسباب فشل المشروع الديمقراطي في العراق وأولها تثقيف الشعب وتوعيته والقضاء على الأمية حيث نجد بأن أكثر من ٥٠٪ من الذين يحق لهم التصويت هم أميين الأمية الأبجدية وهي نسبة عالية جدا وتزداد في كل دورة انتخابية خاصة وان نسبة التسرب من المدارس العراقية في السنوات التي تلت ٢٠٠٣ نسب مخيفة حسب تقديرات منظمة اليونسيف ، الشيء الثاني الذي لا بد أن نشير إليه هي عملة تحديث المجتمع العراقي بما يتلاءم والتطورات الحاصلة حيث لا يمكننا أن ننجز مشروعاً حضارياً في مجتمع تقليدي لازالت تتحكم به النزعات الطائفية والعشائرية ولا زالت المرأة مهمشة بشكل كبير جدا ولا يمكننا أن نظل نرفع تلك الشعارات الكاذبة التي رفعت من قبل ونحاول من خلالها خداع أنفسنا والآخرين بأننا متحضرون ، فالمنجز الحضاري هو في حركية المجتمع وتحولاته، هذه التحولات تشكل في مجملها استجابة إيجابية للمتغيرات الدولية التي لم تعد في مقدور أي مجتمع أو دولة عزل نفسه عنها. ولعل التحول الديمقراطي يعبر عن أهداف وتطلعات غالبية أفراد المجتمع في بناء دولة وطنية حديثة تكون فيها المواطنة المتساوية المحك الأساس للوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات، إضافة إلى كون تلك المواطنة المتساوية دلالة هامة وعلامة مميزة للتحديث السياسي المعبر عنه في التعددية والديمقراطية، وإن يرتبط به مباشرة ضرورة وجود ثقافة سياسية حديثة أهم مفرداتها: (التعدد، التنوع، المنافسة، المشاركة، تداول السلطة، التسامح، الحوار، الاختلاف، نبذ العنف..) وهي مفردات تدخل ضمن منظومة متكاملة تشكل وعيا ضديا للتقليدية والعصبوية وما يرتبط بهما من قيم ثقافية، وهنا تتجلى في الواقع المجتمعي إشكالية تعكس صراعا ثقافياً بين مرجعيتين متباينتين تنتمي كل منهما إلى مجال زمني ومعرفي مغاير، وتعبر كل منهما عن قوى اجتماعية محددة. وذلك يعني أن التحول إلى الديمقراطية في المجتمع العراقي ترتبط به وتترافق مع بروز إشكالية الصراع والتداخل والتأرجح بين نمطين من المحددات الثقافية تعكس طبيعة السياق المجتمعي العام ومسار تطوره التاريخي، وبما إن المجتمع العراقي شأنه في ذلك شأن المجتمعات الشرقية يصنف على إنه مجتمع تقليدي، فإن الموروث الثقافي لا يزال يؤثر في مجمل الحياة الاجتماعية بل ويؤثر أيضا في الحياة السياسية. من هنا يمكن القول أن الواقع الراهن في المجتمع يشهد صراعا بين الثابت والمتحول في القيم والمعايير وأنماط السلوك في إطار جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع ، فالتحول السياسي نحو الديمقراطية يتطلب بدوره محددات ثقافية جديدة تعبر عن محاولة الخروج من البناء التقليدي ومنظومته الثقافية الموروثة والولوج إلى مرحلة الحداثة السياسية التي تنتمي إليها الدولة الوطنية والتطور بكل محدداته وتداعياته.